دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة للمدة 1990-2017

مدركة ذنون يحيى

كلية الطب/جامعة الموصل

The Role of Macroeconomic Variables in Economic Growth in Selected Developing Countries for the Period 1990-2017

Assistant teacher Mudrika Thanon Yahya

تاريخ استلام البحث 2019/6/26 تاريخ قبول النشر 2019/10/8

Abstract:

Macroeconomic variables are defined as a set of economic factors that lead the economy to liberalize markets, privatize assets, withdraw some of its functions, and spread technology across continents.Therefore, many developing countries have adopted privatization policies in order to be affected by these types of changes aimed at increasing their economic growth. Our study was based on the hypothesis that macroeconomic variables contribute different roles in raising the rate of economic growth in developing countries. A number of these countries were selected, including Turkey, Egypt, Malaysia, Tunisia, and Jordan as a sample of our study. Time series in estimating the role of the mentioned variables in their economic growth. The practical results showed the significance of the foreign direct investment variable X1 with a positive impact on the economic growth rate in Tunisia and its effect was not positive in the mentioned growth in Malaysia. The economic growth in Turkey, Tunisia and Jordan was positive, while the impact of the total exports was significant and positive in the economic growth in Turkey, Egypt and Jordan, while its impact was not positive in Egypt, Malaysia and Tunisia, while the effect of inflation rate was not positive in Tunisia and Jordan. The significance of the rest of the estimated model variables has not been revealed. A number of conclusions have been reached. A competition from foreign products and reduce dependence on foreign imports exerted a negative impact on the mentioned growth rate.

Keywords: Macroeconomic variables, economic growth, developing countries.

المقدمة:

تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية احد اهم الوسائل التي يتم من خلالها قياس كفاءة اداء عدد من المتغيرات الاقتصادية منها معدل النمو الاقتصادي ولأي بلد لا نها تهتم في دراسة الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق المستوى المتوازن للنمو الاقتصادي، ومن خلالها يتم معرفة التغيرات التي تحصل فيه والمشاكل التي تواجهه عبر الزمن، وفي هذا الشأن تعددت الابحاث والدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت هذا الموضع ومنها دراسات خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين والمنظمات الاخرى التي اهتمت بإظهار أثر هذه المتغيرات في قياس كفاءة اداء معدلات النمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية شملت كل من تركيا، مصر، ماليزيا، تونس والاردن خلال المدة 1990-2017.

الملخص

تُعرَّف متغيرات الاقتصاد الكلي على أنها مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تقود الاقتصاد إلى تحرير الأسواق وخصخصة الأصول وسحب بعض وظائفه ونشر التكنولوجيا عبر القارات ، لذلك تبنت العديد من الدول النامية سياسات الخصخصة لكي تتأثر بهذه الأنواع من التغييرات التي تهدف إلى زيادة نموها الاقتصادي. استندت دراستنا إلى فرضية أن متغيرات الاقتصاد الكلي تساهم بأدوار مختلفة في رفع معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية. تم اختيار عدد من هذه البلدان ، بما في ذلك تركيا ومصر وماليزيا وتونس والأردن كعينة من دراستنا. السلاسل الزمنية في تقدير دور المتغيرات المذكورة في نموها الاقتصادي. أظهرت النتائج العملية أهمية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر X1 مع تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي في تونس ولم يكن تأثيره إيجابيا في النمو المذكور في ماليزيا. كان النمو الاقتصادي في تركيا وتونس والأردن إيجابيا ، في حين كان تأثير إجمالي الصادرات كبيرا وإيجابيا في النمو الاقتصادي في تركيا ومصر والأردن ، بينما لم يكن أثره إيجابيا في مصر وماليزيا وتونس ، بينما كان الأثر. لم يكن معدل التضخم إيجابيا في تونس والأردن. لم يتم الكشف عن أهمية باقي متغيرات النموذج المقدرة. تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات. كان للمنافسة من المنتجات الأجنبية وتقليل الاعتماد على الواردات الأجنبية تأثير سلبي على معدل النمو المذكور.

الكلمات الدالة: متغيرات اقتصادية كلية، نمو اقتصادي، بلدان نامية.

مشكلة البحث:

تسهم المتغيرات الاقتصادية الكلية بدوررئيس في رفع معدل النمو الاقتصادي ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الدور الذي تؤديه هذه المتغيرات في تخصيص الموارد اللازمة لرفع معدلات النمو الاقتصادي والتأثير في مستويات الدخل واعادة توزيعه، لذا عملت العديد من حكومات البلدان النامية على اعتماد سياسيات معينة من أجل التأثير فيها وقد برزت اثار هذه السياسيات من خلال تأثيرها في معدلات النمو الاقتصادي وفي بقية القطاعات الاخرى، لما تسببه الاستخدامات غير الكفوءة لهذه السياسيات والتي ينعكس أثرها في معدلات النمو الاقتصادي وفي أغلب عناصر الانتاج اذا غالبا ما قادت هذه التشوهات بآثار غير ايجابية في السياسيات المعتمدة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وعادة فإن معدل النمو لا يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية فقط وإنما يتأثر بالسياسيات التي توثر في البيئة الاقتصادية الكلية ويحصل التذبذب بين المتغيرات الكلية

نتيجة لتعرض الاقتصاد إلى ازمات مختلفة تؤدي إلى عدم استقراره وذلك يعكس تأثيره في معدلات النمو المذكور.

أهمية البحث:

تتخلص اهمية البحث في أهمية المتغيرات الاقتصادية الكلية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي على اعتبار ان هذه المتغيرات ذات دور مباشر في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن دورها في متغيرات اخرى ذات اهمية كبيرة في رفع معدل النمو المذكور منها تركيز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الكفوءة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي عدت دفق متزايد من التقنية الحديثة والأيدي العاملة الماهرة. لذا فقد أولت عدد من المنظمات العالمية أهمية كبيرة لهذه المتغيرات ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي الأمر الذي جعل العديد من البلدان النامية تتسارع لإعادة تكوين بيئتها الاقتصادية من أجل تحقيق كفاءة أداء عالية لمتغيراتها الاقتصادية الكلية بهدف توجيهها نحو الاتجاه الذي يرفع نموها الاقتصادي.

هدف البحث:

تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية أحد الوسائل التي يتم من خلالها رفع معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية لأنها تسهم في الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق المستوى المتوازن لمعدل النمو ووسائل زيادته، ومن هذا الشأن يهدف البحث الى دراسة دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في النمو الاقتصادي وفي عدد من البلدان النامية خلال المدة 1990-2017.

فرضية البحث:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه زيادة مستمرة ومتواصلة في الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن، ويتأثر توازنه بعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، لذا يعتمد البحث على فرضية مفادها أن المتغيرات الاقتصادية الكلية تسهم وبتأثيرات متباينة في رفع معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

منهج البحث:

أولاً: اسلوب البحث

اعتمد البحث في منهجه على اسلوب الربط بين الاتجاه الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية السابقة والاتجاه الكمي الذي يستند الى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه ومن ثم قياس وتفسير أثر

المتغيرات الاقتصادية الكلية في النمو الاقتصادي في البلدان النامية موضوعة البحث، ولأغراض التقدير والتحليل تم استخدام عدة نماذج قياسية ولمختلف حالات الانحدار الخطي المتعدد المعتمدة على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS كونها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالبا ما تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية.

ثانياً: اختيار البلدان النامية

من أجل اثبات فرضية البحث وتطبيق الجانب الكمي في الدراسة اختيرت عدد من البلدان النامية لتكون عينة لدراستنا هي تركيا، مصر، ماليزيا، تونس، والأردن. أما عن سبب اختيار هذه البلدان فذلك يعود للآتي:

1- كونها بلدان نامية تتباين فيها معدلات النمو الاقتصادي.

2- وقوع هذه البلدان في قارات ومناطق جغرافية متباينة.

3- ارتفاع مساهمة المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحقيق نموها الاقتصادي.

4- توفر البيانات اللازمة عنها بحيث يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ الجانب العلمي من الدراسة.

المبحث الأول

الإطار النظري للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي

لقد درس الاقتصاد يون بعد الحرب العالمية الثانية العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي ويتفق عدد ليس بالقليل منهم على الدور المهم الذي مثلته وتمثله هي المتغيرات في النمو الاقتصادي، فيما ذهب بعض منهم باتجاه آخر عارض فيه الطرح السابق، فتراخي دور المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلدان النامية، يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي فيها أن لم يترافق مع نمو آخر في القطاع الحكومي، وعموماً يتماشى الرأي القائل بأهمية دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحقيق النمو الاقتصادي مع آراء الكلاسيك والمحدثين طالما عدت هذه المتغيرات محركاً للنمو في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. حقيقة الامر أن الموضوعات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والنمو كانت مجالاً خصباً للمناقشات والطروحات المختلفة في منطلقاتها احياناً والمتباينة في معالجاتها، واستنتاجاتها، ولم يكن ذلك ليتوقف عند الكلاسيك وعند من اعقبهم بل

توسع ليشمل العديد من الآراء ووجهات النظر فالاقتصادي Kindleberger من بين من اشاروا إلى أهمية المتغيرات الاقتصادية الكلية لفتح مجالات واسعة للاستثمارات وخفض تكاليف الانتاج وبالتالي التوسع بالإنتاج على قاعدة وفورات الحجم، فيما ذهب الاقتصادي Lamfalussy إلى أن الفائض في ميزان المدفوعات المتحقق عن توسع المتغيرات الاقتصادية الكلية سيمكن البلد المعني من اعتماد سياسات محددة لتشجيع الاستثمارات المحلية ويرى الاقتصادي Gustav Ranis أن هذه المتغيرات تعد أداة انتاجية اضافية كفؤة تبرز من خلال الفعاليات المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الكلية في الانظمة الاقتصادية المختلفة، وفي هذا الشأن ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين المتغيرات الكلية والنمو الاقتصادي ففي عام 2004 اوضح الكفري في دراسته عن التضخم واثره في صادرات البلدان النامية معتمداً على فرضية مفادها بأن التضخم هو أحد انواع المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان لأسباب تتعلق بطبيعة هيكلها الاقتصادي واندماجها بالأسواق العالمية وخضوعها لوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وهذا الوضع ابعد هذه البلدان عن ادارة اقتصاداتها وفسح المجال للاستثمارات الاجنبية والشركات متعددة الجنسية بالتسلل إلى اقتصاداتها، وفي الوقت نفسه تعاني البلدان النامية من ضعف في وسائل الاتصالات وتبادل المعلومات فضلاً عن العوائق المترتبة على حرية انتقال الافراد، في حين تتسارع الدول المتقدمة في عولمة اسواقها الاستثمارية بعد أن تحررت اسواقها الوطنية والدولية من قبل الشركات متعددة الجنسية الهادفة إلى اشباع حاجات رؤوس الاموال في الدولة الام، الامر الذي اسهم في زرع مشكلة التضخم في اقتصادات هذه البلدان واصبح فيها ظاهرة اقتصادية تتمثل في ارتفاع الاسعار الناجم عن اختلال حالة التوازن بين العرض المتاح من السلع والخدمات والطلب الفعال عليها، أي وجود فجوة بين العرض والطلب على السلع والخدمات أو انه كميات كبيرة من النقود تطارد كميات قليلة من السلع والخدمات وذلك اسهم في ظهور اتجاه واضح ومستمر لارتفاع المستوى العام للأسعار الذي اثر سلباً في القوة الشرائية للنقود، وفي هذه الدراسة استنتج الباحث بأن ارتفاع معدلات التضخم تعني زيادة اسعار السلع المحلية والتي تصبح مرتفعة الاثمان بالنسبة للمستورد الاجنبي وذلك يعكس اثره في خفض الطلب العالمي على السلع الوطنية مما يؤدي إلى تقليل حجم الصادرات وعدم مقدرتها على مقابلة الواردات وذلك يسبب عجزاً في الميزان التجاري، فضلاً عن دور التضخم في زيادة تكاليف انتاج السلع المعدة للتصدير بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار في الداخل وذلك يضعف مقدرة السلع

المحلية على المنافسة في الاسواق العالمية، وتقل الصادرات وينخفض معدل النمو الاقتصادي فيها (الكفري، 2004)، وفي عام 2011 اوضح عبد المطلب في دراسته عن الاستثمار الاجنبي المباشر كأحد أنواع المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثره في النمو الاقتصادي في مصر بأن هذا النوع من الاستثمار اصبح أهم ادوات لتمويل الاستثمار في البلدان النامية ولاسيما تلك البلدان التي تتجه نحو اقتصاد السوق مثل مصر، واشار ايضاً بأن هذا الاستثمار هو تجسيد لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي جاء به Smth في كتابه ثروة الامم عام 1776، اذ أن هذا النوع من الاستثمار ادى إلى تحقيق افضل تخصص في استخدام الموارد الاقتصادية لأن هذا الاستثمار يؤدي إلى خلق قدر كبير من تراكم رؤوس الاموال في البلد المضيف وتحقق التقدم التكنولوجي وتطوير الهياكل الانتاجية وذلك يؤدي إلى اتساع القاعدة الانتاجية في البلد، وهذا الامر يعكس اثره في تزايد معدلات التصدير، ومما لا شك فيه أن عوائد الصادرات تعمل على خفض معدلات العجز في الميزان التجاري الذي ينعكس ايجابياً في ميزان المدفوعات، وخلص الباحث في دراسته بأن الاستثمار الاجنبي المباشر هو مصدر للتمويل افضل من القروض الخارجية (عبد المطلب، 2011)، وعده أحد أهم المتغيرات الكلية التي تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في البلد المضيف، وفي عام 2013 اوضح حسين في دراسته علاقة سعر الفائدة باعتبار أحد المتغيرات الكلية والنمو الاقتصادي اشار فيها إلى أن خفض سعر الفائدة في البلدان النامية يعد أحد وسائل زيادة الانتاج فيها وخروجها من موجه الركود التي تعيشها ودوره في توفير قدر كبير من فرص العمل وزيادة الدخل وتنمية الصادرات على اعتبار أن هذا الاجراء هو أحد وسائل زيادة قيم التخصيصات الاستثمارية للمشاريع المحلية، وذلك يعكس اثره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على افتراض أن خفض سعر الفائدة هو أحد الوسائل التي تسهم في انعاش الاقتصاد من خلال آلية توسيع فرص الائتمان وتنشيط الاستثمار المنتج لسلع التصدير، وما ينتج عن ذلك زيادة الدخل وتقليل الواردات التي تمارس تأثيراً غير ايجابي في الدخل، وأكد الباحث أن خفض سعر الفائدة لا يعطي مردوده في الاجل المتوسط في زيادة الانتاج والدخل واستقرار الاسعار من خلال زيادة الكميات المعروضة من السلع وكبح جماح التضخم، ويؤكد الباحث ايضاً بأن الاثار الايجابية لخفض سعر الفائدة تمتد ايضاً إلى البورصة وفق القاعدة الذهبية التي تشير إلى وجود علاقة طردية بين خفض سعر الفائدة على الودائع المصرفية وبين ارتفاع اسعار الاسهم في البورصة بسبب تحفيز المودعين على توجيه جزء كبير

من مدخراتهم لغرض الاستثمار المنتج لسلع التصدير، وذلك يتطلب سياسة نقدية رشيدة ينتهجها البنك المركزي بحيث تتلاءم وتنسجم مع التطورات الاقتصادية الهادفة لتحقيق التوازن الاقتصادي في البلد من خلال تقليل اعباء الدين العام المحلي، وفي هذه الدراسة استنتج الباحث أن سياسة خفض سعر الصرف قد تؤدي إلى الدولرة أي اتجاه المودعين إلى تحويل بعض مدخراتهم إلى الدولار (حسين، 2013).

المبحث الثاني

العرض المرجعي والدراسات المعاصرة لدور المتغيرات الاقتصادية الكلية في النمو الاقتصادي

تواجه البلدان النامية عدد كبير من المشاكل الاقتصادية والاختلالات الهيكلية وفي هذا الشأن تبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية كأحد المشاكل التي تواجه اقتصادات هذه البلدان، اذ شهد الربع الاخير من القرن العشرين تحولاً كبيراً في اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرر والانفتاح الدولي في ظل انحسار دور الدولة واتساع نطاق عمل القطاع الخاص في المجالات الاقتصادية وازالة القيود امام حركة التجارة الخارجية ودعم المنافسة المحلية والاقليمية واتساع مساحتها على المستوى الوطني والدولي. ان هذا التغير يحمل معه تحديات خطيرة بالنسبة للاقتصادات النامية في ظل ظروف اقليمية ودولية غير مواتيه، وهذا يتطلب من صناع السياسية الاقتصادية النامية وضع استراتيجيات اقتصادية وسياسية لمواجهة التحديات الجديدة وتحجيمها او التكييف معها بما يجعل البلدان المذكورة قادره على الاستفادة من ما تفرزه معطيات الوضع الدولي الجديد المتمثلة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وتجنب اثارها السلبية، وعلى الرغم من محدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع الا اننا ارتأينا تسليط الضوء على هذا العدد المحدود من الدراسات التي تناولت الموضوع المذكور بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث ففي عام 2008 نشر خضير وحسين دراسة عن المتغيرات الاقتصادية الكلية المعاصرة واثارها في الاقتصادات العربية أوضحا فيها ان الاقتصادات المذكورة تتعرض الى تحديات وضغوط كبيرة وتأتي في مقدمتها الثورة العلمية والتكنولوجية والعولمة الاقتصادية وظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية. وهذه التحديات برزت بعد ظهور ملامح النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي رافقة اتساع وتسارع في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، والتي ادت الى تسريع اندماج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي، وذلك تطلب من الاقتصادات العربية ان تواجه التحديات

العالمية حتى تتمكن من استثمار الاثار الايجابية لهذه المتغيرات وتتكيف معها وتتلافى اثارها السلبية، اما عن اثر المتغيرات المذكورة في الاقتصادات العربية فقد اوضح الباحثان بان هذه المتغيرات ادت الى تدني معدلات نموها الاقتصادي وقللت من معدلات الاستثمار مع زيادة اعباء وخدمة الدين العام، وارتباط الاقتصادات العربية بالمعونة الخارجية وشروطها وارتفاع التكاليف الاجتماعية واختلال نمط توزيع الدخول وتدني مستوى الرفاهية وارتفاع معدلات الفقر، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع سعر صرف العملة المحلية، وارتفاع سعر الفائدة الذى أدى الى انخفاض حجم الائتمان المقدم الى القطاع الخاص. وفيما يخص حجم التبادل التجاري العربي فان هذه المتغيرات ادت الى هيمنة دول الاتحاد الاوربي على التجارة الخارجية العربية وذلك ادى الى زيادة المساهمة الاوربية تجاه الاقطار العربية، واستنتج الباحثان من هذه الدراسة محدودية الدور الذى تسهم به التجارة العربية في التجارة العالمية وتدهور معدلات وشروط التبادل التجاري العربي مع الدول المتقدمة، واوصى الباحثان بضرورة التحرك العربي المشترك مع معطيات الواقع الدولي الجديد ومعالجة التشوهات الحاصلة في الهياكل الاقتصادية العربية (خضير وحسين، 2008، 141–160)، وفي عام 2008 أوضح الغالبي والجبوري في بحثهما عن استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية بان السياسية النقدية هي العامل الاساسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اي دولة لذا تسعى معظم الدول نحو توجيه سياساتها النقدية نحو تحقيق النمو الاقتصادي ومستويات عالية من التشغيل واستقرار الاسواق المالية واسعار صرف العملات المحلية، على اعتبار ان السياسية النقدية تتمثل في عرض النقود، وان اي زيادة في الكميات المعروضة من النقود ستؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وخفض سعر الفائدة وذلك يؤدي الى توسيع حجم الاستثمارات المحلية الذي ينجم عنه زيادة في الدخل بسبب الزيادة في الطلب الكلي (الاستثمار، الاستهلاك، الانفاق الحكومي، الاستيرادات) وهذه الزيادة في الطلب الكلي ستعمل على زيادة الناتج المحلي التي تكون ذات تأثير مهم في رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال دور السياسة المذكورة في معالجة مشكلة البطالة والوصول الى مستوى الاستخدام الكامل وخفض معدلات الركود الاقتصادي، واستنتج الباحثان بان السياسة النقدية اسهمت بآثار ايجابية في المتغيرات الاقتصادية الكلية ولاسيما معدل النمو الاقتصادي، واوصى الباحثان بضرورة توجيه البنوك المركزية نحو نشر الوعي المصرفي بهدف رفع معدلات الادخار والتوسع في الائتمان المصرفي كأحد وسائل رفع معدل النمو

الاقتصادي. (الغالبي والجبوري، 2008، 192-229)، وفي عام 2009 نشر الغالبي والجبوري بحثاً عن اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة اوضحا فيه بان السياسة النقدية من السياسيات الاساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اي دولة من دول العالم، وتختلف طبيعة استعمالها بين الدول إذ غالباً ما توجه هذه السياسة نحو رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات عالية من التشغيل، وجاءت هذه الدراسة بالتطبيق في كندا واليابان واسبانيا، معتمدة على فرضية نصت على ان عرض النقود يسهم بأثار ايجابية في الناتج المحلي ومستوى الاسعار والانفاق الحكومي وسعر الصرف الاجنبي وبآثار غير ايجابية في سعر الفائدة والميزان التجاري وميزان المدفوعات وفي الموازنة الحكومية والبطالة، وفي الجانب العملي من هذه الدراسة تبين أن عرض النقود يسهم بتأثيرات ايجابية في الناتج المحلي الاجمالي على اعتبار ان زيادة عرض النقود تؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار وخفض سعر الفائدة وهذا سيؤدي إلى توسيع حجم الاستثمارات (نتيجة للعلاقة السالبة بين الاستثمار ومعدل الفائدة) والذي ينجم عنه زيادة في الدخل التي سيتولد عنها زيادة في الطلب اي انها تؤدي الى زيادة احد او كل مكوناته (الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق الحكومي، الاستيرادات) وهذه الزيادة في الدخل وفي الطلب الكلي ستعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وفيها استنتج الباحثان بان زيادة عرض النقود له تأثير مهم في الناتج المحلي الاجمالي ويرتبط معه بعلاقة موجبة (الغالبي والجبوري، 2009، 7-9)، وفي عام 2009 نشر نايف وفرحان دراسة عن أثر تقلبات سعر الصرف في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية أوضحا فيها ان تقلبات سعر الصرف تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي، اذ ان هذه التقلبات تسهم في تزايد تكاليف الإنتاج الذي يعيق معدل النمو المذكور، أما في حالة استقرار سعر الصرف فذلك يحفز تدفق الاستثمارات الاجنبية نحو الفرص الاستثمارية المحلية والهياكل الارتكازية الجديدة، وذلك يعكس أثره في حفز النمو الاقتصادي من خلال تدفق شركات الاستثمار الاجنبي المباشر الى داخل الدولة، فضلاً عن ان هذا الاستقرار يحفز النمو الاقتصادي من خلال اعادة تخصيص الموارد نحو استخداماتها البديلة وهذا يزيد من ناتجها الحدي، ويسهم سعر الصرف المستقر أيضاً في تأمين مناخ ملائم للاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تكون حصيلتها النهائية زيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلد المضيف، واستنتج الباحثان في دراستهم بأن تقلبات سعر الصرف لها آثار غير ايجابية في معدل النمو الاقتصادي في البلد من خلال زيادة المخاطر التي يتعرض لها

المستثمر الاجنبي الذي سيخفض من حجم تدفقات امواله الى البلد المضيف، فضلاً عن الاثار غير الايجابية في معدلات التضخم والبطالة. واقترح الباحثان ضرورة تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستقرار في اسعار صرف العملات المحلية وتجنب الأفراط في المعروض ألنقدي الذي يسهم في رفع معدلات التضخم والتحوط من اجراءات خفض قيمة العملة في اوقات الازمات الاقتصادية لما لها من اثار غير ايجابية في النمو الاقتصادي (نايف وفرحان،2009، 163-180)، وفي عام 2011 اوضح Sharma واخرون في دراستهم عن تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء الاقتصادي في الهند وسريلانكا بأن هذه المتغيرات المتمثلة بـ (الانتاج الاقتصادي والبطالة والعمالة والتضخم) تسهم بدور مهم في الاداء الاقتصادي لأي دولة على اعتبار ان الانتاج هو احد اهم مرتكزات النمو الاقتصادي وذلك يتحقق من خلال تراكم راس المال والتصنيع، والدول التي اعتمدت هذه السياسية حققت نمواً متسارعاً في ناتجها المحلي الاجمالي والذي اتضح في عدد من البلدان النامية التي تمتلك موارد طبيعية هائلة فضلاً عن استفادة الدول النفطية من الزيادة الحاصلة في أسعار النفط الخام في عقد التسعينيات من القرن الماضي رافق ذلك نموأ كبيرأ في استثماراتها المحلية، أما عن متغير العمالة فقد أكد الباحثون بأنه يسهم في تحقيق الغرض المذكور من خلال توظيفها في المجالات التي تتحقق فيها أكبر قدر ممكن من الانتاج وذلك يتطلب تدريب وتطوير قوة العمل المحلية على وسائل الانتاج الحديثة لذا فقد شرعت العديد من البلدان النامية على تطبيق برامج مكثفة لتدريب وتطوير قوة العمل المحلية وتوسعت في الانفاق المالي في هذا المجال، على اعتبار ان عنصر العمل احد اهم عناصر الانتاج الذي يسهم في تكوين الانتاج وزيادته لما لذلك من اثر بالغ الاهمية في رفع معدل النمو الاقتصادي وكبح معدلات البطالة من خلال مقدرة القطاعات الانتاجية على تشغيل مزيد من الايدي العاملة، أما عن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات التشغيل فقد اكد الباحث على ان القطاع الزراعي له الاولوية في الاقتصادات النامية في تشغيل الايدي العاملة حتى عدّه الباحثون بأنه الركيزة الاساسية في اقتصاداتها الوطنية واحد اهم اسسها في تحقيق سياسة تنموية متوازنة، وأوصى الباحثون بضرورة اعتماد تقنيات حديثة في القطاعات المنتجة ورفدها بالقدر الكافي من الايدي العاملة لما لذلك من دور بالغ الاهمية في رفع معدل نموها الاقتصادي (Sharma & others, 2011)، وفي عام 2013 درس Antwi واخرون تأثير عدد من العوامل الاقتصادية تمثلت في رأس المال المادي والقوة العاملة والاستثمار الاجنبي المباشر والتضخم

والانفاق الحكومي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في غانا خلال المدة 1970–2010، ومنها تبين بأن للمتغيرات المذكورة تأثيرات بعيدة المدى في النمو الاقتصادي اذا اثبتت النتائج العملية بأن لرأس المال المادي تأثيراً معنوياً موجباً في النمو الاقتصادي على اعتباره احد العوامل التي تسهم في مواكبه التطورات الانتاجية الحديثة وتنويع هياكل الانتاج وتوسيع القاعدة الاقتصادية للبلد، وهذه العوامل تعمل على زيادة التقدم التكنولوجي وانتاجية عوامل الانتاج ومن ثم تنمية القطاعات الاقتصادية، اما عن قوة العمل فقد اوضحت النتائج بأن تشغيل الافراد المؤهلين علمياً وفنياً يسهم في زيادة انتاج مختلف القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاعات الانتاجية، وفيما يخص متغير الاستثمار الاجنبي المباشر فعده الباحث احد اهم المتغيرات الكلية الذي يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال دوره في زيادة انتاج مختلف انواع السلع كونه يعتمد على تكنولوجيا حديثة ويسهل حركة رؤوس الاموال فضلاً عن أثره السريع في زيادة معدلات التصدير، اما عن معدل التضخم فقد وصفه الباحث بانه المتغير الذي يسهم بتأثيرات غير ايجابية في النمو الاقتصادي من خلال دوره في رفع تكاليف الانتاج وذلك يجعل عوائد الانتاج لا تغطي التكاليف، واوضحت نتائج الدراسة بان للأنفاق الحكومي تأثير معنوي وموجب في النمو الاقتصادي اعتبار أن قيام الدولة بمنح قروض ميسره وخفض الرسوم والضرائب الجمركية على المنتجين تؤدي الى توفير فرص واعدة للإنتاج المحلي وذلك يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي للبلد (Antwi & others, 2013, 1–3)، وفي عام 2014 نشر ادريوش وناصور دراسة عن اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر أوضحا فيها أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية تمثلت في الناتج المحلي الاجمالي واسعار النفط والايرادات العامة ومعدل التضخم والانفاق الحكومي وحجم الصادرات بوصفها متغيرات مستقلة واثرها في معدل البطالة بوصفه متغير معتمد خلال المدة 1980–2010 باستخدام اسلوب السلاسل الزمنية ومنها تبين وجود علاقة وثيقة بين المتغيرات المستقلة المذكورة ومعدل البطالة اذأ تبين بأن الناتج المحلي الاجمالي احد ابرز المتغيرات الذي يسهم بتأثير معنوي في خفض معدلات البطالة، وفي هذه الدراسة استنتج الباحث ضعف الهيكل الاقتصادي الجزائري بسبب اعتماده الرئيس على انتاج وتصدير النفط الخام، اما السياسات المالية التوسعية الهادفة لرفع معدلات التشغيل في البلد المذكور لن تسهم في تحقيق هذا الغرض، وفي المرحلة الثانية من التحليل الاحصائي بّين الباحث وجود علاقة معنوية بين البطالة والنمو الاقتصادي الحقيقي خلال المدة 1970–2010 ومنها تبين

بان رفع معدل النمو الاقتصادي في البلد قيد البحث أحد أهم وسائل خفض معدلات البطالة فيه (ادريوش، وناصور، 2014، 73-102)، واوضح Mbulawa عام 2015 تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية في النمو الاقتصادي في بوتسوانا إذ هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتضخم بوصفها متغيرات مستقلة واثرها في النمو الاقتصادي ومنها تبين في الاختبار التجريبي بأن الاستثمار الاجنبي المباشر له تأثير ايجابي ومعنوي في النمو الاقتصادي في الدول المذكورة على اعتباره احد اهم وسائل دفع عجلة التنمية الاقتصادية كونه يسهم في زيادة الطاقة الانتاجية لعوامل الانتاج ويوفر فرص عمل ويورد قدرأ كبيرأ من العملات الاجنبية، واكد الباحث بأن هذا النوع من الاستثمار يسهم في نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية والتقنية إلى الدول المضيفة، واكد الباحث أيضاً بأنه لا توجد زيادة حقيقة في الانتاج بدون استثمار من هذا النوع لذا عده الباحث بأنه صانعاً للنمو اقتصادي ومحفزاً له، ويحافظ على الطاقات الانتاجية القائمة في الاتجاه الذي يعمل على توسيعها، اما عن معدل التضخم فقد اوضح الباحث بأنه ظاهرة تتمثل في ارتفاع الاسعار الناجم عن اختلال حالة التوازن بين العرض المتاح من السلع والخدمات والطلب الفعال عليها الأمر الذي يجعل اسعار السلع المحلية مرتفعة الاثمان، بالنسبة للمستورد الاجنبي وذلك يعكس اثره في خفض معدلات الطلب العالمي على السلع الوطنية وعجزاً في الميزان التجاري، فضلاً عن دور التضخم في زيادة تكاليف انتاج السلع المحلية والمعدة للتصدير، وذلك يسهم بنتائج غير ايجابية في النمو الاقتصادي، واوصى الباحث بضرورة الحفاظ على معدلات منخفضة للتضخم 3% او اقل وزيادة دفق الاستثمار الاجنبي المباشر اللذين يعدان عاملين حيويين لتحقيق النمو الاقتصادي واعتماد مختلف الوسائل والاساليب اللازمة لجذب الاستثمار المذكور من خلال منح امتيازات ضريبية للمستثمرين والغاء السياسات الحمائية وتدريب قوة العمل المحلية وتوسيع القدرة الاستيعابية للتكنولوجيا الاجنبية المرافقة لشركات الاستثمار الاجنبي المباشر (Mbulawa, 2015)، وفي عام 2015 اوضح زريقات وآخرون في بحثهم عن تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الاردن للمدة 1980-2009 بأن التطورات السياسية والاقتصادية والاقليمية اسهمت بتأثيرات غير ايجابية في الواقع الاقتصادي الاردني، إذ أدت الى تراجع معدلات النمو فيه ورفعت معدلات التضخم والبطالة وازدادت هذه الصعوبات مع انهيار اسعار النفط العالمية عام 1986 رافق ذلك تقلص كبير في حجم المعونات التي تتلقاها الاردن من دول الجوار وانخفضت تحويلات العمال الاردنيين في الخارج بنسبه 40% ومع

محدودية دور القطاع الخاص في الاقتصاد الاردني تنامى دور الدولة في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية من خلال تدخلها في النظام المالي لذا فإن سعى الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل شحة الموارد المالية فاقم مشكلة عجز الموازنة العامة مما زاد من اعتمادها على الموارد الخارجية فتزايد حجم المديونية ولم يعد الاردن قادراً حتى على الوفاء بخدمات الدين مما أثر في مستوى نشاطها الاقتصادي، ومع محدودية حجم الصادرات تزايد عجز الميزان التجاري، ومنذ دخول العالم في عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي سعى الاردن الى تحرير اقتصاده الوطني ودمجه بالاقتصاد العالمي ومع هذه التطلعات المستقبلية شرع الاردن منذ مطلع عقد التسعينيات الى تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي والمالي التي أدت إلى رفع معدل نموه الاقتصادي (زريقات وآخرون، 2015، 6-11)، وأوضح الهام في دراسته عام 2015 بأن الاستثمار الاجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين وازدادت اهميته بعد الحرب العالمية الثانية واصبح يشكل احد ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية بعد تطور العلاقات الاقتصادية الدولية فخاصية الدول النامية تعاني من قدر كبير من التخلف في تنميتها الاقتصادية فاصبح لزاماً عليها البحث عن مصادر للتمويل ولم يكن لها سبيل في هذا المجال الا جذب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر كونها أحد أهم وسائل التمويل التي تلجا اليها العديد من الدول التي تعاني من عجز في تمويل استثماراتها لذا سعت الجزائر إلى تهيئه مناخها لجذب هذا النوع من الاستثمار من خلال اصدار عدد من القوانين والتشريعات، نتيجة لضيق قاعدة صادراتها وتدني معدلات ادخارها واستثماراتها المحلية وانخفاض معدل نمو ناتجها المحلي الاجمالي، على اعتبار ان هذا النوع من الاستثمار مكملاً لتمويل تنميتها الاقتصادية لما له من مردودات ايجابية في النمو الاقتصادي تتثمل في قدراته التكنولوجية المتطورة ومهاراته التنظيمية والادارية والتسويقية. فضلاً عن انه يشكل اداة للاندماج في الشركات الدولية للإنتاج والتسويق والتوزيع واداة لتحسين القدرات التنافسية الدولية للشركات والاداء الاقتصادي للبلدان المضيفة مع الاخذ بنظر الاعتبار ان هذه المنافع من تدفقات الاستثمار المذكور هي عملية مخططة وتستند إلى الادارة الرشيدة، واوضح الباحث في الجانب العلمي من هذه الدراسة الدور الايجابي الذي تسهم به شركات الاستثمار المذكور في النمو الاقتصادي في الجزائر، واستنتج بأن الاستثمار الاجنبي المباشر احد اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا الاستنتاج اكدته فرضية الدراسة، واوصى الباحث بضرورة تشجيع كافة انواع شركات الاستثمار الاجنبي

المباشر لتوظيف اموالها في الجزائر لما لها من خبرات وتكنولوجيا عالمية تسهم في تقليل تكاليف الانتاج (الهام، 2015، 2-23).

يتضح من خلال استقراء الدراسات السابقة بأن اغلبها درست موضوع المتغيرات الاقتصادية الكلية واثرها في النمو الاقتصادي بصيغة وصفية في إطار مفاهيم النظرية الاقتصادية الا ان ما تتميز به دراستنا هو أنها تناولت الموضوع بصيغته الوصفية فضلاً عن الصيغة الكمية التي سيتم من خلالها قياس وتفسير أثر عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة والتي تطابقت مع دراسات كل من زريقات واخرون 2015 ودراسة الغالبي والجبوري 2014 ودراسة نايف فرحان، 2009، ومنها سيتم تقدير وتفسير دور المتغيرات الاقتصادية الكلية بهدف معرفة أيّ منها اكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي في دول العينه من اجل تحفيز دور المتغيرات ذات الاثر الايجابي وتدنية دور المتغيرات ذات الاثر السلبي ومن ثم الخروج بتوصيات اكثر ملائمة لواقع بلدان عينه الدراسة وهذا الامر يعد من الدراسات الحديثة التي نادراً ما تتبع هذا المنهج.

المبحث الثالث

وتفسير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في النمو الاقتصادي في دول عينه البحث خلال المدة 1990-2017

من اجل تقدير وتفسير اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في النمو الاقتصادي في بلدان عينه البحث تم اختيار عدد من هذه البلدان لتكون عينه لدراستنا وهي تركيا، مصر، ماليزيا، تونس، والأردن وبهدف تحديد اثر المتغيرات المذكورة في النمو الاقتصادي في دول العينة تم الاعتماد على عدد من هذه المتغيرات وهي الاستثمار الأجنبي المباشر X_1، والدخل القومي X_2، وقيم الصادرات الإجمالية X_3، وقيم الاستيرادات الإجمالية X_4، ومعدل التضخم X_5، لذا عدّت المتغيرات المذكورة عوامل اقتصادية تسهم وبتأثيرات مباشرة في النمو الاقتصادي بوصفها المتغيرات المستقلة، فيما اعتمدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي y بوصفها المتغيرات المعتمدة في النماذج القياسية المستخدمة في التقدير، وقد تم استخدام عملة الدولار وبالأسعار الثابتة لكافة قيم المتغيرات المذكورة لاستبعاد الآثار التضخمية التي تحصل في قيم العملات المحلية للبلدان المذكورة. تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها 28 عام 1990-2017 واستخدام

اسلوب الانحدار الخطي المتعدد لوجود اكثر من متغير مستقل وحسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (The method of ordinary least square OLS)، لكون هذه الطريقة تمتاز بإعطائها افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة، ومن اجل الحصول على افضل النتائج تم تطبيق نموذج قياسي بعده صيغ هي، الصيغة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة وشبة اللوغاريتمية واعتمدنا على اختيار افضل الصيغ (Goodness of fit) التي اجتازت الاختبارات الاحصائية R–t–f والقياسية D–w & Klein وبمستوى معنوية 5% وقد تبين بأن النتائج المقدرة كانت على وفق الدول المشار اليها وكالآتي:

1–تركيا:

أوضحت نتائج التقدير الكمي بأن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة أعطت أفضل توصيف للعلاقة بين المتغيرات المستقلة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا وكالآتي:

$$Logy = 0.70+0.05 \log X_1+3.29 \log X_2+4.64 \log X_3-0.81 \log X_4-0.05 \log X_5$$

$$T^* \quad (0.16)\ (0.10) \quad (1.77) \quad (2.88) \quad -(0.50) \quad -(0.07)$$

$$D-W = 2.17 \qquad F = 12.00 \qquad \bar{R}^2 = 0.57$$

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر بأن 57% من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي التركي تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر، واوضحت النتائج معنوية متغير الدخل القومي X_2 في التأثير الايجابي في المتغير المعتمد بمرونة بلغت 3.29(*) وحدة وهذه القيمة تعني أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير وبنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 3.29% وحدة والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية على اعتبار أن زيادة الدخل القومي تؤدي إلى توسيع حجم الاستثمارات المحلية التي ينعكس أثرها في تزايد حجم الطلب الكلي وهذه الزيادة تعمل على زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبينت نتائج التقدير معنوية متغير قيم الصادرات الإجمالية X_3 في التأثير الايجابي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمرونة بلغت 4.64 وحدة وهذه القيمة تعني أن الزيادة الحاصلة في قيم الصادرات الإجمالية التركية وبنسبة 1% تؤدي إلى رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها وبنسبة 4.64% وحدة إذ يكمن سبب ذلك في طبيعة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال تأثيرها في عنصر العمل والأسواق

(*) تحسب المرونات في الدوال اللوغاريتمية المزدوجة بالطريقة الآتية: $ep=\beta i$

وذلك يؤدي إلى تزايد معدلات الإنتاج والتوسع في مجالات التخصص وتقسيم العمل وتحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وادخال التقنيات الحديثة التي تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي للبلد، ولم تظهر معنوية بقية متغيرات النموذج المقدر لعدم مقدرتها على اجتياز الاختبارات الإحصائية.

2-مصر:

أعطت الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة أفضل توصيف للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد في مصر كالآتي:

$$Logy = 3.02 - 0.07 \log X_1 + 1.38 \log X_2 + 0.54 \log X_3 - 1.16 \log X_4 - 0.05 \log X_5$$

$$t^* \quad (2.94) - (0.83) \quad (1.14) \quad (2.14) \quad - (2.11) \quad - (0.49)$$

$$D-W = 1.632 \qquad F = 14.30 \qquad \bar{R}^2 = 0.73$$

تشير قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج المقدر بأن 73% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر، وأوضحت نتائج التقدير معنوية متغير قيم الصادرات الإجمالية X_3 بمرونة بلغت 0.54 وحدة وذلك يعني ان الزيادة الحاصلة من قيم الصادرات الإجمالية وبنسبة 1% تؤدي إلى رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر وبنسبة 0.54% وحدة والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن الصادرات هي المنفذ الرئيس لتصريف فائض الإنتاج المحلي وقناة لتوريد النقد الأجنبي اللازم لتمويل متطلبات النمو والتنمية الاقتصادية، وتسهم في تحسين استغلال عوامل الإنتاج وتوسيع حجم الموارد المحلية، فضلاً عن دورها في توثيق الروابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتي تعد عوامل مكملة لعناصر الإنتاج، وذلك يعكس أثره في رفع معدل النمو الاقتصادي للدولة (النجفي والقريشي، 1988، 171-173)، وبلغت مرونة قيم الاستيرادات الإجمالية X_4 1.16 وحدة وهذه القيمة تعني بأن الزيادة الحاصلة في قيم هذه الاستيرادات وبنسبة 1% تؤدي إلى خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 1.16% وحدة إذ يكمن سبب ذلك في أن الاستيرادات تعني تسرب جزء من الطلب الكلي خارج النظام الاقتصادي بشكل طلب على الاستيرادات وذلك يعيق عملية النمو والتنمية الاقتصادية، الأمر الذي

يبرر علاقة هذا المتغير غير الايجابية مع المتغير المعتمد (صقر، 1977، 275)، ولم تظهر معنوية بقية متغيرات النموذج المقدر لعدم مقدرتها على اجتياز الاختبارات الاحصائية.

3-ماليزيا:

أعطت الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة أفضل توصيف للعلاقة بين المتغيرات المستقلة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الماليزي وكالآتي:

$$Logy = 1.02 - 0.27 \log X_1 + 0.03 \log X_2 - 0.30 \log X_3 - 0.44 \log X_4 + 0.02 \log X_5$$

t* 3.99)-(1.89) (0.10) -(0.78) − (1.80) (0.05)

$$D-W = 1.920 \qquad F = 19.22 \qquad \bar{R}^2 = 0.71$$

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر بأن 71% من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر. بلغت مرونة قيم الاستثمار المباشر X_1 0.27 وحدة وهذه القيمة بأن الزيادة في قيمة هذا المتغير وبنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 0.27% وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة المتغير خالف مفاهيم النظرية الاقتصادية إذ يعود سبب ذلك في أن هذه النوع من الاستثمار يسهم في خلق آثار غير ايجابية في موازين مدفوعات الدولة المذكورة في المدة الطويلة، وقد اتضح ذلك في عدد من دول جنوب شرق آسيا عقب الأزمة المالية الآسيوية في عقد التسعينيات من القرن الماضي، فضلاً عن دور هذا النوع من الاستثمار في زيادة استيرادات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات ذات التكاليف المرتفعة في حالة عدم توفرها محلياً وذلك يعني استنزاف العملة الأجنبية من الدولة المضيفة لهذا الاستثمار (شبانة، 1994، 13)، فيما بلغت مرونة قيم الاستيرادات الإجمالية X_4 0.44 والتي تعني بأن الزيادة الحاصلة في قيمة هذا المتغير وبنسبة 1% تؤدي إلى خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 0.44% وحدة والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن الاستيرادات هي احدى أهم الوسائل التي تسهم بتأثيرات غير ايجابية في اقتصاد الدولة المستوردة لأنها تعني تسرب العملات الأجنبية من البلد المعني إلى الخارج وذلك يعيق امكانية تحقيق نموها وتنميتها الاقتصادية (الزيباري، 2006، 21)، ولم تظهر معنوية بقية متغيرات النموذج المقدر.

4-تونس:

أعطت الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة أفضل توصيف للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد في تونس كالآتي:

$$Logy = 5.36+0.26 \log X_1+2.72 \log X_2+1.82 \log X_3-4.28 \log X_4-1.01 \log X_5$$

t* (4.77)(2.65) (3.18) (1.17) -(2.21) -(2.13)

$$D-W = 1.455 \qquad F = 14.67 \qquad \bar{R}^2 = 0.51$$

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر بأن 51% من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي y تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر. بلغت مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر X_1 0.26 وحدة وهذه القيمة تعني بأن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير وبنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 0.26% وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية ونتائج دراسة الاقتصادي لوعبل 2015 التي اوضح فيها بأن هذا النوع من الاستثمار يعمل على زيادة انتاجية عوامل الإنتاج ويوفر فرص عمل في اقتصاد الدولة المضيفة له ويستخدم أحدث أنواع ووسائل التقنية الصناعية ويعتمد نظم ادارة حديثة حتى عد الباحث بأن هذا النوع من الاستثمار يوفر مزايا لا يوفرها أي نوع آخر من مصادر التمويل المحلية والعالمية (لوعبل، 2015)، وبينت نتائج التقدير بأن مرونة متغير الدخل القومي X_2 قد بلغت 2.72 وحدة والتي تعني بان الزيادة الحاصلة في هذا المتغير وبنسبة 1% تؤدي إلى رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 2.72% وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية والتي تعني أن زيادة قيم الدخل القومي في البلد تؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي للمشروعات القائمة نتيجة لتزايد حجم الطلب المحلي على منتجاتها، فضلاً عن توسع حجم الصناعات المحلية الناشئة وذلك يعكس أثره في رفع معدل نمو الناتج المحلي في البلد المعني (جامعة الدول العربية، 2006، 15)، فيما بلغت مرونة قيم الاستيرادات الإجمالية X_4 4.28 وحدة، وهذه القيمة تعني بأن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير وبنسبة 1% تؤدي إلى خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 4.28% وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية إذ يكمن سبب ذلك في ذات السبب الذي ذكر عن هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وبلغت مرونة

معدل التضخم X_5 1.01 وحدة، وهذه القيمة تعني ان الزيادة الحاصلة في معدل التضخم وبنسبة 1% تؤدي إلى خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 1.01% وحدة والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في أن خفض معدل التضخم يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في القطاعات المنتجة للسلع والخدمات ولاسيما في القطاعات المنتجة لسلع التصدير، وهذا الأمر يرفع من القدرة التنافسية لصادرات البلد المعني في الأسواق العالمية وهو الأمر الذي يعكس أثره في تزايد معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي (زكي، 1980، 498–499)، ولم تظهر معنوية بقية متغيرات النموذج المقدر.

5–الأردن:

أعطت الصيغة نصف اللوغاريتمية أفضل توصيف للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد في الاردن كالآتي:

$$Logy = 0.159 - 0.36\ X_1 + 0.32\ X_2 + 0.15\ X_3 + 0.74 X_4 - 0.07\ X_5$$

$$t^* \quad (0.72) - (1.43) \quad (2.56) \quad (2.31) \quad (0.15) - (3.72)$$

$$D\text{–}W = 1.837 \qquad F = 13.62 \qquad \bar{R}^2 = 0.54$$

تشير قيمة $\bar{R}^2$ بأن 54% من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي y تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر. بلغت مرونة(*) الدخل القومي X_2 1.02 وحدة، وهذه القيمة تعني ان الزيادة الحاصلة في هذا المتغير وبنسبة 1% تؤدي إلى رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 1.02% وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن زيادة قيم الدخل القومي تعكس أثرها في تزايد حجم الأنشطة الاقتصادية المحلية التي تعكس أثرها في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت مرونة قيم الصادرات الإجمالية X_3 0.82 وحدة، وهذه القيمة تعني ان الزيادة الحاصلة في قيم هذا المتغير وبنسبة 1% تؤدي إلى رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 0.82% وحدة، وهذه النتيجة اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية ودراسة الاقتصادي Peter Chow 1987 التي أظهرت الدول الايجابي للصادرات في رفع معدل النمو الاقتصادي في عدد من دول شرق آسيا خلال المدتين 1885–1939 و1952–1980 إذ كشف الاختبار التجريبي في المدة الأولى بأن

(*) تحسب المرونات في الدوال نصف اللوغاريتمية بالطريقة الآتية: $ep = \frac{B_i}{\bar{Y}}$

توسع الصادرات سبب ارتفاعاً في انتاجية عوامل الإنتاج وفي كافة القطاعات الاقتصادية في الدول المذكورة أما في المدة الثانية فقد مثلت الصادرات القوة المهيمنة على معدل النمو الاقتصادي في نفس الدول (Grabowski & Others, 1990, 129-131)، فيما بلغت مرونة معدل التضخم X_5 1.08 وحدة والتي تعني بأن رفع معدل التضخم وبنسبة 1% تؤدي إلى خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 1.08% وحدة، وهذه النتيجة اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن خفض معدلات التضخم قد أسهمت في رفع معدل النمو الاقتصادي الأردني من خلال خفض تكاليف الإنتاج المحلي وزيادة القدرة التنافسية لبعض انواع سلعها المخصصة للتصدير، فضلاً عن خفض معدلات البطالة فيها وذلك عكس أثره في رفع معدل نموها الاقتصادي خلال مدة البحث (بيروخ، 2001، 53-67).

الاستنتاجات:

1- تتسم القطاعات الانتاجية في بلدان عينة الدراسة بعدم توازن هياكلها الانتاجية الأمر الذي جعل انتاجها المحلي وفي مختلف القطاعات يتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، فضلاً عن التركيز على انتاج عدد محدود من السلع الأولية التي تنخفض عليها مرونة الطلب الدخيلة، وذلك عكس أثره في تدني معدلات نموها الاقتصادي.

2- ضعف القاعدة الانتاجية في بلدان عينة الدراسة بسبب تدني نسب الاستثمارات المخصصة لها يساهم في ذلك تنوع مشاكل سياساتها الانتاجية لذا فقد تظافرت هذه العوامل في خفض معدلات نموها الاقتصادي.

3- أدت المتغيرات الاقتصادية الكلية إلى ظهور حالات احتكارية على الصعيد الدولي ساهم في ذلك معطيات الثورة التكنولوجية التي أدت إلى زيادة الإنتاج العالمي والذي أصبحت بموجبه البلدان النامية بموقف غير قادر على منافسة نظيرتها الأجنبية الأمر الذي عكس أثره في تدني معدلات نموها الاقتصادي.

4- تعد الصادرات الاجمالية أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي أسهمت في رفع معدل النمو الاقتصادي في بعض دول عينة الدراسة وكانت غير ذلك في دول أخرى.

التوصيات:

1- تطبيق سياسات واجراءات الحماية الجمركية على المنتجات المحلية في بلدان العينة بهدف حمايتها من المنافسة الأجنبية وتقليل اعتمادها على الاستيرادات التي تزيد من معدل انكشافها الاقتصادي على الخارج.

2- دعم أسعار المنتجات المحلية فضلاً عن منح الحوافز للمنتجين والمصدرين بهدف تكثيف انتاجهم السلعي المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيرادات الأجنبية.

3- اعادة تنظيم هيكل السياسة الانتاجية المحلية في بلدان العينة وفي الاتجاه الذي يحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج الذي يحقق اكتفاءها الذاتي ويتيح لها فائض للتصدير.

4- تطوير واقع الاستثمار من خلال منح امتيازات وحوافز تشجيعية للمنتجين وتطوير البنى التحتية الصناعية والزراعية وبما يتلاءم مع انتاج مختلف أنواع السلع الصناعية والزراعية لأن أغلب دول العينة تمتلك البيئة والمناخ الملائم اللذين يسهمان في زيادة الإنتاج وتنويعه على المستوى البعيد.

المصادر:

اولا: العربية:

1. ادريوش، رحماني محمد وعبد القادر ناصور، اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 4، العدد 7، الموقع علن الانترنت http//www.asjp.cerist.dz.Article.

2. بيروخ، بول، 2001، المبادئ الاقتصادية المؤسسة للعولمة من منظور تاريخي، ترجمة حسين بيومي، مجلة الثقافة العالمية، العدد 104، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

3. جامعة الدول العربية، 2006، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دار الفجر، ابو ظبي.

4. حسين، محمود محمد، 2013، سعر الفائدة مخاطر ومحاذير، الموقع على الانترنت: http://www.digital.ahram.org.eg/articles.asp.

5. خضير، ايمان عبد وعيادة سعيد حسين، 2008، المتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة واثارها على الاقتصادات العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد 50.

6. زريقات، زياد محمد وعلي حسين المقابلة وايمن سعيد يوسف، 2015، تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الاردن، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 1.

7. زكي، رمزي، 1980، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية للكتاب.

8. الزيباري، هاشم محمد سعيد رشيد، 2006، الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الأوروبي وأثره في النمو الاقتصادي للمدة 1980–2004، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

9. شبانة، امينة زكي، 1994، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، مجلة التمويل والتنمية، القاهرة.

10. صقر، صقر احمد، 1977، النظرية الاقتصادية الكلية، دار غريب للطباعة، القاهرة.

11. عبد المطلب، عبد النبي، 2011 الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على الصادرات المصرية، الموقع على الانترنت: http://www.abdelnabiabdelmuttalb.blogspot.com.

12. الغالبي، عبد الحسين جليل وسوسن كريم الجبوري، 2008، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 1، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

13. الغالبي، عبد الحسين جليل وسوسن كريم الجبوري، 2009، اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، الموقع على الانترنت http://www.docudesk.com.

14. الكفري، مصطفى العبد الله، 2004، الحوار المتمدن–التضخم كظاهرة اقتصادية تتوضح بارتفاع الاسعار، الموقع على الانترنت: www.rezgar.com.

15.لوعبل، بلال، 2015، تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة العربية البينية، الموقع على الانترنيت، www.cov.s.org.

16.نايف، فواز جار الله وسعدون حسين فرحان، 2009، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من البلدان النامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 93 مجلد 31.

17.النجفي، سالم توفيق ومحمد صالح تركي القريشي، 1988. مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

18.الهام، خالص، 2015، إثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر اعداد نموذج قياس للجزائر في الفترة (1990–2013)، مذكرة مكمله ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الاقتصاد القياسي تخصيص: الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ثانيا: الأجنبية:

-1 Antwi, Samuel, Ebenezerfiifi emire atta mills Xicang Zhao, 2013, Impact of macroeconomic factors on economic growth in Ghana: Acointegration analysis, http://www.researchgate.net.

-2 Grabowski, R., Sharma S. and Dhakal D., 1990, Export and Japanese Economic Development, In Economic letters, Southern Illinois, University of Carbondale, USA, Vol. 32.

-3 Mbulawa, Strike, 2015, Effect of macroeconomic variables on Economic Growth in Botswana, Journal of Economics and sustainable development, Vol. 6, No. 4, http://www.iiste.org.

-4 Sharma, Gagan Deep, Sanjeet Singh & Gurvinder singh, 2011, Impact of Macro economic variables on Economic performance: An Empirical study of India and Sri Lanka, https://Papers.ssrn.com.